

«يورو نيوز» تنفذ خطة إعادة الهيكلة بتسريح العشرات من الموظفين

وقد خسرت الشبكة الفرنسية في منتصف 2020 شراكها مع شبكة «أن. بي سي» الأميركية، وأعدت في المقابل تفعيل شبكة «أفريقيا نيوز» (النسخة الأفريقية) داخل فرنسا لتوفير المزيد من الأموال.

وسبق أن قامت الشبكة الدولية بعملية إعادة هيكلة عام 2017، حين تخلت عن الإرسال المتعدد لتعرض قنواتها الـ12 بلغات متعددة خطها التحريري الخاص، ملغية في سياق هذه العملية تسعين وظيفة.

وقال بيترز: «لم تعد العلامات التجارية ترغب في أن يقترن اسمها بالإعلام الذي بات يقتصر على البؤس، إذ ينقل الحروب والأوبئة والفساد». وأضاف «لكن إن كانت الشبكة عانت من تراجع عائداتها الإعلانية بالرغم من عدد متابعيها الذي لم يكن يوما بالحجم الذي هو عليه اليوم، فهي عجزت عن خفض كلفتها بمقدار مواز، ولم تحصل كذلك على مساعدات عامة».

وتابع «علينا أن نواصل استثمار عشرات الملايين في إنتاج المवाद الإخبارية التي لم تعد مربحة، مع الاستثمار في الوقت نفسه في المحتويات الجديدة التي يمكن أن تدر أموالاً». ونظرا إلى حجم الشركة البالغة عائداتها 80 مليون يورو، فإن هذا الحل يحتم عليها إعادة نشر موظفيها وخفض تكاليفها ومواصلة منح اسمها لشبكات

وتقول التقارير الإعلامية إن شركة ميديا غلوبل نتوركس مملوكة للملياردير المصري نجيب ساويرس. وأعلن رئيس مجلس إدارة القناة ميشال بيترز، في نوفمبر الماضي عن إعادة الهيكلة وتسريح الموظفين، وقدم إلى المنظمات النقابية في فرنسا خطة لإعادة توزيع القوى العاملة داخل مؤسسته مع طرح إمكانية فقدان 50 وظيفة لديه بين مجموعة من الموظفين يصل عددهم إلى 900 شخص، 300 منهم موظفون بعقد دائم.



ميشال بيترز
العلامات التجارية لا تريد أن يقترن اسمها بإعلام يقتصر على البؤس

ومن أبرز أسباب هذه الأزمة سوق الإعلانات الذي ضربه الوباء، وبالتالي أثر بشكل كبير على مداخيل التلفزيون، إذ خسرت «يورو نيوز» بين 35 و50 في المئة من المداخيل الإعلانية مؤخرا. ومع هذا الانخفاض لم تتمكن بالموازاة من خفض تكاليفها الاقتصادية الداخلية. وأوضح بيترز، استنادا إلى اتصالاته مع نظرائه في الشبكات الإخبارية الدولية الأخرى، أن القطاع برمته عانى منذ بدء تفشي وباء كوفيد - 19 من تراجع عائداته من الإعلانات، لكن الواقع أن الوباء سرع توجهه كان يسجل بالأساس.

بروكسل - تعزز قناة «يورو نيوز» التلفزيونية الإخبارية تسريح عدد من الموظفين بسبب التأثيرات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا على قطاع الإعلام. وقررت القناة القيام بهذه الخطوة استنادا إلى عملية إعادة هيكلة، حيث خسرت ما يقارب نصف الإعلانات دون أن تتمكن من خفض النفقات بسبب الكلفة العالية لصناعة الأخبار.

وقال المتحدث باسم القناة في مقر رئاستها بمدينة ليون الفرنسية الأربعاء، إن ما بين 30 و40 موظفا سيغادرون القناة التي تبت في أنحاء أوروبا.

وأضاف المتحدث أن عددا من الموظفين تركوا العمل الثلاثاء احتجاجا على قرار شطب الوظائف، حيث نظم حوالي 50 شخصا إضرابا عن العمل. وأشار إلى أن المحادثات مع ممثلي الموظفين ستستمر وأنه سيتم توفير وظائف جديدة، لكنه لم يحدد عددها.

وقالت نقابة الصحافيين الفرنسية، إن القناة ستوقف بثها باللغة الإيطالية على أن يستمر النشر بهذه اللغة في الفضاء الرقمي، في حين سيتم إلغاء البث بالتركية تماما.

ولفت البيان إلى أنه منذ العام 2017 وحتى الآن غادر القناة قرابة 100 عامل. وتأسست قناة «يورو نيوز» عام 1993 بمشاركة 10 هيئات إذاعة أوروبية عامة بهدف تعزيز الهوية والتكامل الأوروبي. وتمتلك شبكة «ميديا غلوبل نتوركس» حاليا 88 في المئة من شركة يورو نيوز.

الجمهور المصري يتربص إعلاما مهنيا بعد دفعه فاتورة التطوير

تمويل المواطنين لإعلام الخدمة العامة يرفع يد السلطة عنه



الجمهور يشارك في تمويل التلفزيون المصري

عن النص، واستمرار هذه القنوات بعز حجرة الجمهور للإذاعات والقنوات الرسمية ودفع الضرائب على مضمخ. ويبرز هؤلاء وجهة نظرهم بأن دولة مثل بريطانيا لديها إعلام خدمة عامة لكن الفارق بين الاثنين، هو عدم تدخل الحكومة هناك في السياسات التحريرية.

وأيد محمد شومان، عميد كلية الإعلام بالجامعة البريطانية هذه الرؤية، مؤكدا أن ألمانيا تمتلك إعلاما رسميا جيدا، ومعدلات المشاهدة للمنابر المصنفة كخدمة عامة أكبر من نظيرتها الخاصة، لأنها تتحدث بلسان الشارع وتنقل نبضه وتوفر له كل احتياجاته على مستوى جديبة الموضوعات والترفيه والتسلية، والجمهور ليس بحاجة إلى متابعة أخرى باعتباره يجد كل شيء في إعلامه الذي يدفع له ضرائب.

وأشار في تصريح لـ «العرب»، إلى أن مشاركة الناس في تقوية إعلام الخدمة العامة بأي دولة هي ضمانة حقيقية لحيادية التمويل وعدم ارتباطه بالتوظيف السياسي، وما فعلته الحكومة خطوة محمودة تفرص على صانع القرار الإعلامي أن يجعل ماسبيرو يعبر عن كل الأصوات ولا تكون منابره أداة دعائية لطرف على حساب آخر، أو يتم تجاهل نبض الشارع.

ويخشى مراقبون من أن تكون نظرة الحكومة لفكرة الضرائب قائمة على اقتصر أزمة اتحاد الإذاعة والتلفزيون على الشق الاقتصادي، لأنه يعني غياب تحسين وتطوير الأداء مهنيا، واستمرار سياسة تفرغ المنابر الرسمية من البرامج الفاعلة التي تجذب الجمهور وتغييب الكوادر التي لديها القدرة على التطوير.

ويعتقد البعض من الخبراء أنه لا يمكن التعويل على الضرائب وحدها لانتشار الإعلام الرسمي من أزماته، وصار حتميا التفكير خارج الصندوق بالبحث عن بدائل أخرى. وهذا يتطلب السير في اتجاهين: الأول ترشيح الإنفاق بغلق الإذاعات التقليدية والقنوات الإقليمية والمتخصصة العديدة والتي تخاطب شرائح مجتمعية بعينها، مثل قنوات الدلتا وصعيد مصر ومدن قناة السويس.

أما الشق الثاني، فيتعلق بسن تشريعات تقضي بفرض ضرائب على مواقع التواصل باعتبارها مستفيدة من إعادة نشر المحتوى الذي تبثه وسائل الإعلام، وهو الأسلوب الذي طبقه دول مثل أستراليا، ولا يتحمل المواطن وحده النسبة الأكبر من الإنفاق عليها.

ويخشى البعض من إمكانية حدوث ذلك من عدمه، فتحميل الجمهور كلفة تطوير الإعلام الرسمي يجب أن يقابله ارتفاع في مستوى المهنية والموضوعية. ويجب على محمد شومان، فهذه مهمة سهلة للغاية ولا تحتاج سوى لزيادة استقلالية المنابر وتعاملها بمسافة واحدة مع كل الأطراف، والكف عن التبعية والمصادقية والاختلاف في تناول ومناقشة القضايا الجماهيرية، مع حماية تعددية الأصوات بشكل يجذب الشارع ويزيد ثقته في إعلامه ولا يتعامل مع الضريبة باعتبارها تكديرا.

أثارت خطوة الحكومة المصرية بفرض ضرائب جديدة على فاتورة الكهرباء تذهب لصالح تطوير الإعلام الرسمي، جدلا واسعاً، خصوصا أن شريحة واسعة من الجمهور لا تتابع وسائل الإعلام الحكومية وتعتبرها ضعيفة مهنيا، فيما عبر البعض الآخر عن تفائله بالخطوة التي تتجه بالإعلام الرسمي نحو الاستقلالية وتساهم في تطويره.

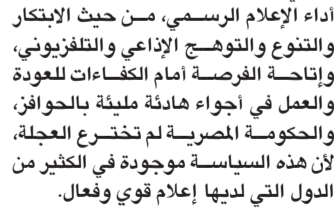
الملكية العامة، في حين أنها تبدي اهتماما بالغا بقنوات أخرى خاصة أكثر حداثة.

وما يثير امتعاض شريحة كبيرة من الجمهور تجاه الضريبة، أنهم لا يشاهدون أو يسمعون المنابر التي سيتم تمويلها من جيوبهم. وهناك شعور قوي لديهم بأن الحكومة تريد رفع يديها كليا عن الإنفاق عليها، وتحمل المواطن وحده مسؤولية ذلك دون تقديم إغراءات تدفعه إلى الثقة في تطويرها وتحسين الأداء، وهو على قناعة بلا جدوى تأثيرها أو حتمية استمراريتها.

وقال حمدي الكنيسي، رئيس الإذاعة المصرية الأسبق، إنه لا يمكن تقوية الإعلام القومي دون مشاركة الجمهور في جزء من تكلفة تطويره والمساهمة في خفض فاتورة ديونه، وصار على الشارع أن يدرك مدى خطورة انخفاض العوائد المالية التي تذهب إلى ماسبيرو وانعكاسها على غياب الوجوه المتميزة التي هجرت اتحاد الإذاعة والتلفزيون وذهبت إلى منابر أخرى حداثة وتطورا.



حمدي الكنيسي
مضاعفة الأموال من الضرائب يجب أن تنعكس على أداء الإعلام



محمد شومان
خطوة الحكومة تفرص على ماسبيرو أن يعبر عن كل الأصوات

وأضاف لـ «العرب»، أن مضاعفة الأموال التي كان يتم تحصيلها من دافعي الضرائب يفترض أن تنعكس على أداء الإعلام الرسمي، من حيث الابتكار والتنوع والتوجه الإذاعي والتلفزيوني، وإتاحة الفرصة أمام الكفاءات للعودة والعمل في أجواء هادئة مليئة بالحوافز، والحكومة المصرية لم تخترع العجلة، لأن هذه السياسة موجودة في الكثير من الدول التي لديها إعلام قوي وفعال.

وتابع «عندما وجدت البديل المناسب لإعلامها الرسمي تباطأت في تطويره وتحديثه ليكون مواكبا لتطورات العصر، لكن ذلك لن يكون مقبولا للشارع، فهناك شريحة لا تريد ماسبيرو أن يموت أو يستمر على وهنه، وترغب في نفس الوقت في الشعور بأن ما تدفعه من ضرائب يجب أن ينعكس على الرسالة الإعلامية ويكون المنتج مقبولا».

ويرى خبراء إعلام أن هناك فهما خاطفا من جانب الجهات المسؤولة لطبيعة الإعلام الرسمي، فليس مطلوباً منه أن يكون ناطقا بلسان الحكومة فقط ولا محاطا بالخطوط الحمراء، أو لديه سياسة تحريرية ممنوع فيها الخروج

القاهرة - لجأت الحكومة المصرية إلى تحميل الجمهور نسبة عالية من فاتورة ديون وخسائر وتطوير اتحاد الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو)، عبر إضافة ضرائب جديدة على فواتير الكهرباء تذهب إلى دعم الإعلام الحكومي.

وتحاول الحكومة البحث عن بدائل واقعية وانتشار قطاع الإعلام من أزماته ووضع حد لتراجع دوره وغياب تأثيره بشكل ملحوظ، باعتبار أن دعم المواطنين للإعلام الرسمي ضرورة ملحة.

وأقرت لجنة الشؤون التشريعية في مجلس النواب هذا الأسبوع، ضرائب جديدة على فواتير الكهرباء حسب نسبة الاستهلاك شهريا، مع زيادة المبالغ التي يدفعها كل مالك سيارة (مصر فيها 12 مليون مركبة) لتصبح مئة جنيه سنويا (6.3 دولار)، بحيث تذهب الحصيلة لحساب الإعلام الحكومي، ما أثار حفيظة المصريين، باعتبار أن المنتج الذي تقدمه الإذاعات والقنوات الرسمية لا يزال فاترا

وبعيدا عن نبض الشارع. ويستند أنصار زيادة الضرائب على بعض الخدمات لصالح ماسبيرو، إلى فكرة أن هذا النهج متبع في أغلب دول العالم، حيث يتم إشراك دافعي الضرائب في تمويل الإعلام العام، باعتباره انعكاسا لصوت المواطنين ونبضهم، ولا يمكن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها مصر أن تحصل موازنة الدولة وحدها سداد ديون وتطوير اتحاد الإذاعة والتلفزيون الذي أصيب بالشيخوخة.

ويشارك دافع الضرائب البريطاني في الحفاظ على قوة وتأثير إعلام الخدمة العامة، وأيضا في ألمانيا وفرنسا، لكن وجهة النظر هذه لم تقنع المعارضين لتحميل جيوب المصريين الإنفاق على منابر إعلامية لا تفعل شيئا سوى الترويج لإنجازات الحكومة والدفاع عن سياساتها.

وشهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في جماهيرية الإعلام الرسمي بمصر، مع اتباعه سياسة قديمة لا تعترف بالتغيرات في المنظومة الإعلامية على المستوى الدولي، ولا يزال هناك تواضع في نقل الأحداث ومناقشة القضايا الجماهيرية، وعلى مستوى التقنيات، فهي قديمة للغاية وتكاد تشع بأن لغة أغلب البرامج تخاطب حقا سابقة.

وتخشى الحكومة الاقتراب من ماسبيرو بالسلب أو الإيجاب، باعتبار أن تطويره يحتاج إلى وقت وجهد وتكاليف مرتفعة، وهذا غير متاح حاليا. وتريد أن يتحمل المواطن الجزء الأكبر من التكلفة باعتبار أن الإذاعة والتلفزيون أقرب إلى

خلاف يعرقل حل ملف المؤسسات الإعلامية المصادرة في تونس

للصحافيين التونسيين والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهياك) على إحاقها بالإذاعة العمومية (الرسمية)، لكن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

نقابة الصحافيين التونسيين والجمعية العامة للإعلام تتهمان الحكومة بالاستخفاف بحجم مشاكل المؤسسات الإعلامية

وحملت كل من النقابة والهياك المسؤولية للحكومة لتباطؤها في تنفيذ تعهداتها بإحاق إذاعة الزيتونة بالإعلام العمومي، وذلك في إطار سياسة الوفاق والتنازلات مع حركة النهضة، وهي سياسة جعلت البعض ينهم «النهضة» بالرغبة في السيطرة على هذه الإذاعة وتوظيفها لأغراضها السياسية من خلال تعيين مدير للتحريير فيها لا علاقة له بالمجال الإعلامي وينتمي سياسيا للحركة.

كما أن إذاعة «شمس أف.أم» ينتظر العاملون فيها عملية بيعها لمستثمر خاص أو مستثمرين شريطة الالتزام بالتعهدات والاتفاقات السابقة الخاصة بعملية الخصخصة، في إطار ضمان حقوق الصحافيين والعاملين بالمؤسسة نسبيا، إلا أنها تعاني من فوضى تسيير العمل. وجرى الاتفاق بين النقابة الوطنية

للصحافيين التونسيين والجمعية العامة للإعلام عدم جديده الحكومة الحالية في معالجة ملفات مؤسسات الإعلام المصادرة وغياب الشفافية والوضوح في إعادة الهيكلة، وبعثا العاملين في هذه المؤسسات إلى الاستعداد لخوض كل الأشكال الاحتجاجية دفاعا عن مؤسساتهم.

وأفادت النقابة والجمعية في بيان مشترك الأربعاء بأن وفدا نقابيا يضم ممثلين عنهما إلى جانب ممثلي فروع النقابيين في كل من إذاعة «شمس أف.أم» و«دار الصباح» ومؤسسة «كاكتوس برود» انسحب من جلسة عمل انعقدت الأربعاء مع وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بقصر الوزارة، بعد رفضه التوقيع على أي مخطط اتفقي في التعهدات التي كان قدّمها شفويا بحجة أن الجلسة هي فقط لتبادل الآراء والنقاش وليس للتفاوض.

وأدانوا استخفاف الوزير بحجم المشاكل التي تعيشها المؤسسات الإعلامية المصادرة والتي تهدد ديمومتها، معربتين عن رفضهما طريقة تعامله مع الهياكل النقابية وما أبداه من إقصاء وأحادية في التعامل مع هذه الملفات. ويعتبر ملف الإعلام المصادر تحديا للحكومة الحالية، بعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة في حله، إذ صادرت الدولة التونسية هذه المؤسسات بعد

وإدانتها استخفاف الوزير بحجم المشاكل التي تعيشها المؤسسات الإعلامية المصادرة والتي تهدد ديمومتها، معربتين عن رفضهما طريقة تعامله مع الهياكل النقابية وما أبداه من إقصاء وأحادية في التعامل مع هذه الملفات.

ويعتبر ملف الإعلام المصادر تحديا للحكومة الحالية، بعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة في حله، إذ صادرت الدولة التونسية هذه المؤسسات بعد



ملف عالق منذ سنوات